ثـــــار

المفتي يحذر

عابد خزندار

■ حذر المفتي العام للسعودية الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ من أن بعض العقود الحكومية لا يتم إرساؤها إلا على جهات معينة لأنها تدفع رشوة ، كما أشار إلى " رصد موازنات ضخمة لمشاريع لا تستحق هذه الموازنات الكبيرة " كما أكد أن هناك مشاريع كبيرة لم تمض عليها سوى فترة يسيرة تحتاج إلى ترميم لأنها لم تنفذ حسب المطلوب ، وسماحة المفتي وضع أصبعه على الجرح ، وما قاله هو حديث المجالس ، ولا يخفى على أحد ما يحدث ، خاصة والجميع يلمسون جرائره ويتعايشون معه ، ولعل أبرز هذه المشاريع التي رصدت لها مبالغ ضخمة ولم تنفذ حسب المطلوب مشاريع الصرف الصحي والأنفاق التي تتحول إلى بحيرات عند كل زخة مطر ، والشوارع التي تتحول إلى حفر ومطبات بعد أول سيارة تسير عليها ، ولكن كيف نقضي على هذه الظاهرة ؟

لقد تحدثنا طويلا وكثيرا عن هيئة عامة لمحاربة الفساد أو للشفافية ، ولكن شيئا من ذلك لم يتم ، وقد صدر أخيرا أمر سام بتعيين ١٢٠٠ مراقب ، وعلى هذا وبعد ضم مراقبي هيئة الرقابة والتحقيق إليهم تؤلف من الجميع الهيئة العامة للشفافية على أن يكون لها استقلال عن الجهاز التنفيذي ، هذه مسألة والمسألة الأهم هو تطبيق نظام " من أين لك هذا ؟ " إذ بدونه لن نقضي أبدا على الرشوة ، ونحن حين ننفذ هذا النظام نطبق سنة استنها الإمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه..

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (230) ثم الرسالة

متى يعترف الوزير بتقصيره ؟

فارس بن حزام

■ من يقرأ الخطاب الرسمي في الآونة الأخيرة يشعر بتغير واضح في اللغة. القيادة السياسية تقر بوجود الأخطاء، وتحضر للتصحيح، وتأمل بوضع أفضل، فيما حالِ التنفيذيين مازالت كما كانت سابقاً. يحافظون على خطاب إعلامي قديم، لا يناسب مرحلتنا.

جمهور اليوم لا يتفاعل مع الكلمات الإنشائية، ولا تطربه الوعودِ الاستهلاكية. الناس تريد تحقيقاً لتطلعاتها، وتلك لا سقف لها. أو لنقل إنه سقف يفوق مدى نظر التنفيذيين القائمين على المؤسسات الحكومية، والمكلفين بتحقيق أوامر ولي الأمر.

طوال الفترة الماضية لا أذكر أني قرأت أو سمعت مسؤولاً، وزيراً كان أو رئيساً لجهاز، يتحدث عن أخطاء في مسيرة عمله، أو عن تقصير في مهامه. لا أعلم إن كان هناك مكابرة تحول دون الاعتراف بالتقصير والأخطاء، أو هو جهل بحقيقة ما يدور في مؤسسته.

حالنا اليوم مع التقنيات الحديثة، التي تجاوزت وسائل الإعلام الخاضعة للضغط الرسمي، لا يسمح بتجاوز القصور والأخطاء؛ التغافل عنها، أو تمريرها من دون كشف ومحاسبة وعلاج. إلى المواقع الإلكترونية تصل مشاهد المخالفات والتقصير موثقة بالصوت وبالصورة، ولا يملك أحد إنكارها. ربما شاهد القراء مشهد أحد السفراء وتعامله السيئ مع إحدى المواطنات، وربما شاهد القراء أكثر من ذلك، والمقبل من الأيام سيحمل الكثير، إذا ما اعترف التنفيذيون بالأخطاء وسارعوا إلى العلاج، ورافقهم الحساب على القصور.

فما ينقصنا اليوم ليس أكثر من الوعي بأن أخطاء الماضي لا يحتمل تكرارها اليوم. وعلاج الأخطاء في الماضي لا يتناسب مع المرحلة الجديدة، واليوم لا يشترى الوقت كما الأمس. فنحن نعيش مرحلة تستوجب المكاشفة الفورية والعلاج السريع، والحساب بيد من كان بيده الحساب، لا أكثر.

فمن محاسن القرارات الأخيرة، زيادة تفعيل العمل الرقابي بنحو ألف موظف، والأهم أن تأخذ تقارير المراقبين الجدد طريقها إلى ولي الأمر، لتبدأ عمليات التصحيح والمعاقبة والعلاج. وحتى لا يأخذ البلاد التساهل مع عائدات أسعار النفط الهائلة، فتبدأ المشروعات التنموية بأرقام لا تتناسب وطبيعتها، وحتى لا ندخل في مقارنة بين تكلفة مشروع في دبي أو المنامة مع مشروع مثله في الرياض أو جدة، ونكتشف فارق الأرقام، رغم تشابه كل شيء، وربما يكون ذلك من وظائف الرقابة، رغم ما نسمعه عن تدقيق عنيف يبلغ حد التعطيل أحيانا من وزارة المالية..

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (272) ثم الرسالة

التوازن بين حرية الإعلام والمبادئ القضائية والنظامية

د. عيسى الغيث

وهناك فرق بين نشر أي معلومات حول أي قضية كخبر إعلامي مجرد في وسائل الإعلام، وبين النشر لحمل القضاء على حكم معين، فالأول حق بنص النظام كون المحاكمات علنية ما لم يقرر سريتها، والثاني جريمة يعاقب عليها، لأن أصل العلانية في الأنظمة السعودية مستنبط من المبادئ العامة، ومن نصوصها المادة رقم ١٨٢ من نظام الإجراءات الجزائية.

■ نظراً لانعقاد (ملتقى القضاء والإعلام) في مدينة الرياض، والذي أقامته وزارة العدل، وبحضور معالي وزير الثقافة والإعلام، وذلك ضمن المراحل العلمية لمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، فقد رأيت تأجيل باقي سلسلة (قراءة علمية لفتاوى عصرية) إلى وقت لاحق، حيث إنني قدمت فيه ورقة عمل بعنوان: (الحرية الإعلامية، المفهوم والضوابط)، فرأيت نشرها هنا باختصار وذلك لتعميم الفائدة، وعليه فأقول:

إن مفهوم الحرية الإعلامية يعني حق الحصول على المعلومات من أي مصدر مشروع، والحق في نشر الأخبار والأفكار دون قيود، وضوابط، الحرية الإعلامية تعني القيود التي تحفظ الحرية الإعلامية من جهة، وتمنع تجاوزها الحدود المشروعة من جهة أخرى، ولا تناقض بين الحرية الإعلامية وبين ضوابطها، لأن الحرية تعني عدم التكميم، والضوابط تعني عدم الانفلات.

والحرية من المسلّمات الشرعية التي وردت في الكتاب والسنة، والتاريخ الإسلامي، ولكنها بضابطين رئيسيين؛ أحدهما ألا يُعتدى على حدود الخالق بارتكاب ما حرمه الله بالإجماع الثابت، وثانيهما ألا يُعتدى على حدود المخلوقين بارتكاب ما يمس بضروراتهم الخمس من دين أو نفس أو عرض أو مال أو عقل، وباستيفاء الأمرين تنطلق الحريات والحقوق بلا موانع دينية أو دنيوية.

وعليه فلا يجوز أن يفرض على أحد اجتهاد فردي أو حتى جماعي، وإلا فيعد انتهاكاً للحرية الشخصية فضلاً عن الحريات العامة، ما لم يكن قانوناً ملزمًا لمصلحة الجميع، وأما ترجيحات الأفراد والجماعات فليست ملزمة إلا لمُصدرها ما لم يعتمدها ولي الأمر ويأمر بالإلزام بها، ولا يجوز الافتئات على تشريع السماء، أو تقنين الأرض فيما هو دنيوي لا يعارض الشريعة، وإلزام الخلق به.

ومن المسلّم به في القضاء مبدأ العلانية لضمان الشفافية والنزاهة، حيث ورد في المادة رقم (٦١) من نظام المرافعات الشرعية النص التالي: (تكون المرافعة علنية إلا إذا رأى القاضي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الخصوم إجراءها سراً محافظة على النظام، أو مراعاة للآداب العامة، أو لحرمة الأسرة)، وعلى ذلك فلكل أحد من الناس حق حضور الجلسات سوى ما ذكر، وما دام قد جاز حضور العموم فيجوز نشره للعموم، وما لم يقرر القاضي سرية الجلسة فتبقى العلنية على أصلها ويكون النشر جائزاً بذلك، وما دام الحضور مكفولا للجميع فلا يمنع من نشر ما يدور فيه إلى خارج مجالس القضاء للجميع.

ولذا نجد بعض المحاكمات العالمية تبث مباشرة في بعض وسائل الإعلام المسموعة والمرئية كدليل على العدالة والنزاهة، وعلى ذلك فلا يمنع في الأصل من النشر الإعلامي لما يدور من المداولات القضائية، كما يجوز النشر لما بعد الحكم وقطعيته من باب أولى، بشرط أن يكون النشر لنقل الصورة إلى المتلقي دون أن تكون المادة المنشورة موجهة وإنما بكل حياد وتجرد وموضوعية.

وقد اشترطت الفقرة رقم (٧) من المادة رقم (٩) من نظام المطبوعات والنشر بأن: (يراعى عند إجازة المطبوعات ألا تُفشى وقائع التحقيقات أو المحاكمات، إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة)، والمفهوم هنا من منطوق المادة هو الذي يُفشى مما يعد غير مَفشيّ من السريات بخلاف العلنيات، وقد أكد هذا المفهوم في اللائحة التنفيذية حيث جاءت المادة رقم (٧٣) في الفصل الثالث منها تحت عنوان (المسائل المحظور نشرها أو تداولها) عبر الفقرة (ز) النص على أنه: (لا يجوز نشر وقائع التحقيقات، أو المحاكمات المتعلقة بالأحوال الشخصية وغيرها، إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة)، وهنا أطلق الحظر في شأن وقائع التحقيقات ولكنه قيد الحظر في وقائع المحاكمات بما له علاقة بالخصوصيات بخلاف العموميات، وذلك لكون التحقيقات تقتضي (مصلحتها) كونها "سرية" بخلاف المحاكمات التي تقتضي (عدالتها) كونها "علنية".

ولذا نجد أن نظام الإجراءات الجزائية قد أكد على سرية التحقيقات بخلاف المحاكمات، ولكن يحظر نشر ما له علاقة بحرمة الحياة الخاصة أو الأسرار الشخصية، وقد ورد هذا في عدة أنظمة أخرى كنظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام المحاماة وغيرهما، وعليه فإفساح المجال أمام الإعلام لخدمة القضاء يعتبر من الأمور الحضارية، وله آثاره الإيجابية عند الانضباط، ولكن هناك بعض الانتهازيين الذين يستغلون هذا الأمر للضغط على القضاء وتهييج الرأي العام للحصول على أحكام معينة، ولذا فلابد مع الحرية الإعلامية من ضبط الممارسات بما يُجرِّم الاستعداء على القضاء أو أحد أطراف القضية، لأجل أن يكون الإعلام في خدمة القضاء وليس في خدمة الأطراف المتنفذين على حساب ميزان العدل وهيبة العدالة..

وهناك فرق بين نشر أي معلومات حول أي قضية كخبر إعلامي مجرد في وسائل الإعلام، وبين النشر لحمل القضاء على حكم معين، فالأول حق بنص النظام كون المحاكمات علنية ما لم يقرر سريتها، والثاني جريمة يعاقب عليها، لأن أصل العلانية في الأنظمة السعودية مستنبط من المبادئ العامة، ومن نصوصها المادة رقم ١٨٢ من نظام الإجراءات الجزائية.

ولا يمكن استبعاد ممثلي وسائل الإعلام من حضور المحاكمات سواء بصفتهم الشخصية أو المهنية ما دام عملهم منضبطاً بالأحكام الشرعية والأنظمة المرعية ومراعياً للخصوصيات الفردية وحرمة الحياة الشخصية، لاعتبار أن واجب الصحافة هو إعلام الجمهور بمجريات الأحداث وتحقيق مناط أوسع لمقصود العلنية ومصالحها العامة مع مراعاة الحقوق الخاصة لأطراف القضية، لا سيما وأن النصوص النظامية التي تحكم العلاقة بين القضاء والإعلام واضحة وتتسم بالمرونة والسعة أخذاً في الاعتبار مبدأ علانية الجلسات الذي يكفل للجميع الاطلاع على سير المرافعة، وهو ما يجيز التحدث عنها بضوابطه المنصوص عليها، وإلا كان النص الوارد بشأن العلانية مفرغاً من محتواه في حال منعنا للنشر الإعلامي للمحاكمات مطلقاً.

ولكن لا يعني هذا السماح بنقل خلاف ما دار من حقائق في المحاكمات العلنية، وعندما يحصل خلاف ذلك عند النشر فيكون المنع والعقوبة لهذا السبب وليس للنشر من حيث الأصل لكونه جائزاً ابتداءً، كما أن للنشر الإعلامي فوائد كثيرة، ويجب أن نجلب مصالح النشر ونتلافى سلبياته، ولا نقف في وجه السلطة الرابعة التي هي من صمامات الأمان ووسائل الإصلاح وآليات التنمية الوطنية، وإنما بالتهذيب والتطوير ليحقق النشر الأهداف السامية للرسالة العدلية والنزاهة القضائية والشفافية القانونية، على ألا يكون هناك أي تعليق أو نقد أو إبداء لرأي مصادم للحصانة القضائية، واحترام الأحكام بدرجات تقاضيها وطريقة مداولاتها، وعدم السماح بالتشكيك في ذلك؛ لكون القضاء أهم صمامات أمان المجتمع، وإذا فقدت الثقة فيه اهتزت عدالته؛ فيلحق البلاء الجميع، وهو المستقر في جميع البلاد؛ لأن للقضاء حصانته واستقلاله واحترامه وتقديره، وللمتظلم اللجوء للدرجات القضائية التي تكفل العدالة للجميع.

وأوصي بإقامة دورات مهنية مكثفة ودائمة للإعلاميين المتخصصين في الشأن القضائي؛ من أجل أن يجيدوا طريقة مزاولة عملهم الإعلامي القضائي، ويعرفوا حدود حريته، كما أوصي بالتوافق على ميثاقٍ شرف إعلامي تتبناه هيئة الصحفيين ويكون ملزماً لجميع وسائل الإعلام؛ لأننا رأينا كيف يُنال أحياناً من القضاء والقضاة بمعلومات متسرعة ومغلوطة، وأخطر منه تدويل بعض القضايا عالمياً مما يعد خيانة وطنية..

التفكير بصوت مسمـــوع

د.عبد الله بن موسى الطاير

عودة ملك ... وقرارات قائد

■ احتفلنا هذا الأسبوع بعودة خادم الحرمين الشريفين سليما معافى بعد رحلته العلاجية، ومشاعر السعادة التي تختزنها القلوب تفوق بكثير تعبيرات الفرح الظاهرة، وسبب ذلك أن الملك عبدالله توجه بمنظومة التنمية نحو الإنسان السعودي، فأتاح المجال لاستيعاب أكثر من ٩٢٪ من خريجي الثانوية العامة، وتضاعف عدد الجامعات ليصل ٣٢ جامعة حكومية وأهلية ومئات الكليات التي تغطي رقعة المملكة، يضاف إلى ذلك برنامجه حفظه الله للابتعاث الخارجي الذي وصل عدد المستفيدين منه إلى أكثر من ١٠٠ ألف طالب وطالبة، ونشطت برامج الضمان الاجتماعي، ومساعدة المحتاجين في مناسبات عديدة، وشعر المواطن في أزماته بقرب الدولة منه وسرعة تحرك أجهزتها.

قرارات القائد يمكن تصنيفها على أنها إصلاحية في المجمل وتتلمس حاجات مختلف طبقات المجتمع. فموظفو المراتب العليا كانوا يعانون من حيف نظام الخدمة المدنية في حقهم حيث يحرمون من التكليف خارج الدوام، وموظفو بقية المراتب داخل نظام الخدمة المدنية المنتجون وجدوا في القرارات ما يشجعهم على المزيد من الإنتاج.

ومن يتابع تلك القرارات بعمق أكثر يجدها تعالج قضايا آنية بقدر تحقيق أهداف مستقبلية بعيدة المدى وخصوصا في توسيع نطاق الطبقة الوسطى التي تمثل الضمانة الحقيقية للمجتمع؛ إذ على المدى البعيد سيتم تحسين وضع الأسر المحتاجة ونقلها لطبقة اجتماعية أعلى وفي الوقت ذاته كان هناك تركيز ملحوظ على إيجاد حلول للبطالة سواء في ذلك الإعانة العاجلة أو اللجان العليا التي شكلت لوضع حلول جذرية.

البطالة تمثل مشكلة حقيقية ولكن ليست مستعصية على الحلول ذلك أن المملكة تتمتع باقتصاد ضخم جدا مقارنة بدول المنطقة حيث يصل إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي ٦٢٣ مليار دولار وبذلك تتبوأ المملكة المرتبة ٢٣ على مستوى اقتصاديات العالم. وتبلغ قوة العمل فيها حوالي ٧ ملايين شخص نسبة الوافدين منهم ٨٠٪، ويعمل حوالي ٧٢٪ من السعوديين والوافدين في قطاع الخدمات. ولو سلّمنا أن نسبة البطالة تصل إلى حوالي ١٠٪ من المواطنين القادرين على العمل فنحن بذلك نتحدث عن ١,٥ مليون عاطل عن العمل من الجنسين. فإذا استهدفنا تقليص عدد الوافدين بنسبة ٣٠ على مدى السنوات الثلاث القادمة فإننا نتحدث عن حوالي ١,٥مليون وظيفة. وهذه النسب تؤكد أن الاقتصاد السعودي قادر على استيعاب العاطلين عن العمل ولكن يبدو حتى الآن أننا لم نتوصل إلى الإجراءات المناسبة التي تفرض المواطن السعودي في القطاع الخاص تحديدا، مع الأخذ في الاعتبار البنى الهيكلية للقطاع الخاص وحجمه وفتح المجال للشركات العابرة للقارات التي لديها الرغبة في العمل في السوق السعودية ولديها تجربة في التوظيف وفي تأمين الوظيفة وتطورها بحيث تحقق طموحات الموظف.

أما على صعيد القطاع الحكومي وخصوصا التعليم فإن معدل عدد الطلبة في الفصل الدراسي مرتفع مقارنة بالمعدلات العالمية، كما أن المدرس مرهق بعدد الحصص الأسبوعية التي تجعله غير قادر على الابتكار أو تطوير أدواته في التدريس وبالتالي فإنه يلهث من فصل إلى فصل دون أن يكون هناك أولوية للجودة في جدول يومي مزدحم. وحسب ما أسمع فإن معدل الطالب إلى المعلم مثالية على الورق ولكن على الواقع يصل معدل الطلبة في الفصل الدراسي مابين ٢٥-٣٥ وهو معدل مرتفع جدا في بعض المدارس، ولو خفضنا عدد الحصص ووصلنا بمعدل عدد الطلبة في الفصل الدراسي إلى ٢٠ تقريبا فإننا سنفتح المزيد من المدارس وسنوظف عددا أكبر من المعلمين والمعلمات وفي ذلك تعزيز للجودة في التعليم العام وفسح مجال أكبر لممارسة دور أكثر فعالية للتربية.

هناك حلول كثيرة جديرة بالدراسة في مسألة معالجة البطالة وهناك إرادة على مستوى صناعة القرار وسنصل قريبا جدا إن شاء الله إلى حلول لهذه المشكلة..

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (269) ثم الرسالة

حديث الثلاثاء.. حتى لا تذبل قيمنا

عليك بالرحمة حتى لا يتجمد قلبك

محمد بن أحمد الرشيد

يا ليت من يعتلون منابر الوعظ والإرشاد يذكِّرون عامة المسلمين بهذه المعاني العظيمة للرحمة.. بل ليتهم يوازنون بين ذكر معاني الرحمة، وما هو شائع في خطبهم.

■ الرحمة التي هي قيمة لقائنا اليوم من أكبر وأعظم القيم التي يجب أن تسود حياتنا، وتكون هي سمة تعاملنا. لقد وردت كلمة (الرحمة) ومشتقاتها الوصفية والعملية ثلاثمئة وأربعين مرة في القرآن الكريم، وهي بهذا الكم الهائل من صور التعبير القرآني عنها تؤكد حقيقة أنها قيمة سامية وجليلة.

*****

ويا للدهشة والعجب..

في زمننا المعاصر كثيراً ما تجمدت الرحمة عند بعض الناس، وغلظت قلوبهم، وجفت ينابيع الشفقة عندهم، حتى صار بعض الخلق في مشاعرهم حجارة صماء، وقلوبهم صخوراً عاتية، وحتى اعتبر بعض الجفاة منهم أن الرحمة ضعف، وأن الشفقة استرخاء، وصارت الفظاظة هي أسلوب التعامل العام، والقسوة هي الصفة السائدة في كل صور الحياة بين بعض الناس، ظناً أنها سبيل النجاة مما يخافونه من الزيغ والانحراف الذي ضيع كثيراً من الناس - معتقدين - على غير صواب - أن هذه الجفوة، وتلك الشدة هما السور الحاجب الذي يحمون به الصغار والكبار، ويضمنون حسن مسيرتهم في الحياة.

كثيرة صارت صورة القسوة - متعددة تعاملات الغلظة - أما الرحمة فقد اندثرت عند هؤلاء الجفاة، وأما الشفقة عندهم فقد ووريت الأكفان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

*****

يكفي الرحمة تقديراً وإعلاء وأهمية أنها هي الصفات التي وصف الله تعالى نفسه بها، وأوجب علينا البدء بها في كل عمل وكل حديث - بل وكل صلاة وقراءة للقرآن (بسم الله الرحمن الرحيم)، ومعلوم أن (الرحمن) كثير الرحمة - وهو وصف مقصور على الله عز وجل، ولا يجوز أن يقال لغيره، و(الرحيم) أكثر دلالة فهي في علم الصرف (صفة مشبهة)، وهي التي تعني الثبوت.

والرحمة هي الخير والنعمة - شاملة كل ما يتصل وينتج عن ذلك.

ومن الرحمة انطلقت كل فعاليات وسلوكيات الخير والنعمة، وصور التعامل بها، وتعدد آثارها وأدائها عند الله تعالى - ومنه.

ومن هنا وجدت أن الحديث عن الرحمة سيكون أعظم ما يكون بالاستشهاد عنها بآيات القرآن الكريم الثلاثمئة والأربعين - أليست أم الكتاب سورة الفاتحة؟ (الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم) والتي من فهمها لأسباب الحمد لله رب العالمين أول ما تكون هي أنه سبحانه وتعالى (الرحمن الرحيم).

*****

رحمة الله هي المنقذ والملاذ من كل شر ومكروه (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) فالكل غارق في الطوفان، هالك إلا من نالته رحمة الرحمن الرحيم (وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم...).

رحمة الله التي تغمد بها عباده فأزال ما بينهم من اختلاف ممزق لحالهم (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم بك).

فهلا نستخدم نحن الرحمة وحسن التعامل في جمع شملنا، وسعادة حياتنا استفادة بما تحدثه الرحمة الإلهية الكبرى.

ورحمة الله هي النجاة من النار، هي الانقاذ من الخسران الكبير (وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) أبعد هذا رجاء أكبر من الرحمة (وإلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين).

الرحمة هي أعظم صور البر بالوالدين أحياء.. نخدمهما.. نرضيهما.. نعمل على راحتهما.. وبعد موتهما نستمر على البر بهما.. وندعو لهما دائماً، بالرحمة فنقول: (رب ارحمهما كما ربياني صغيراً).

الرحمة هي هداية القلب للايمان، وتثبيت القلوب على الإسلام، وبغيرها يكون الزيغ إلى الكفر والكفران (وأطيعوا الله ورسوله لعلكم ترحمون).

الرحمة هي لين الجانب، وهي رقة المشاعر، هي طيب الخواطر، وجمع الجميع على المحبة (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك).

هذه الآيات التي تحمل صوراً من الرحمة هي التي يجب أن نضعها أمام عيوننا، وأن تسود اليوم في كل تعاملاتنا، فما أحوجنا الآن مع الجميع إلى لين القلوب، وطرح الفظاظات من التعامل العصيب. الرحمة هي فضل الله على جميع رسله وأنبيائه لذاتهم، ثم إن تعاملهم بها مع أقوامهم هي سبيل الإقناع لأتباعهم.

*****

الرحمة ليست، كما يظن البعض، نوعاً من الضعف، أو التواضع المفتعل.. أبدا إن الله تعالى رحيم رحمان مع أنه القوي العزيز، حتى ارتبطت رحمته سبحانه وتعالى بعزته وقدرته أكثر من خمس وعشرين مرة في القرآن الكريم قولاً، وفي حياة البشرية كلها حقيقة وعملاً.

*****

وأكثر من ذلك شمولاً لنا بالرحمة أن الرحمة هي الأرحام منذ بدء خلقنا، وجعل الأرحام من الرحمة لأنها سبيل الحياة السعيدة، وهي مصدر الحنان، والحب، والعطف، والإشفاق، بل جعلها سبيل النجاة من الهلاك.

(هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء).

(وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله).

وهكذا.. كثيرة صلة الأرحام، وكلها من الرحمة، والبعد عنها وعدم القيام بحقوقها سوء ما بعده سوء: (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم).

من هذه الرحمات الإلهية الكثيرة الشاملة يجب أن نأخذ العبرة في حياتنا وأن تكون الرحمة بكل صورها، وفي كل لوازمها، بكل صادق معانيها هي سلوكنا الآن في هذا العصر الذي جفت فيه ينابيع الرحمة عند بعض الناس.

*****

وأحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الرحمة كثيرة متنوعة المدلول؛ لأنه هو الذي قال لنا الحديث الشريف (قال الله عز وجل: سبقت رحمتي غضبي)، وقال - صلى الله عليه وسلم - (من لا يرحم الناس لا يرحمه الله).

لقد أمرنا الحبيب المصطفى بالرحمة في كل صور حياتنا مع الناس، مع الأهل والأرحام، مع صغارنا. ومتعددة صور الرحمة في حياته - صلى الله عليه وسلم - مع سائر الناس.. في كل العلاقات والمعاملات.

*****

صور كثيرة من الرحمة الإلهية في القرآن الكريم، وأمثلة خالدة من الرحمة النبوية العظيمة؛ ما أظن أن بعدها قولاً نحن في حاجة إليه لتعم حياتنا الرحمة. لنتعامل مع الجميع حولنا بالرحمة.

يا أصحاب القلوب التي لم تع عمق هذه المعاني، ولم تشعر بالمعنى العظيم للرحمة.. اجعلوا الرحمة سبيل الخير، والسعادة، والرضا، مع كل من حولكم.. يرحمكم الله.

*****

يا ليت من يعتلون منابر الوعظ والإرشاد يذكِّرون عامة المسلمين بهذه المعاني العظيمة للرحمة.. بل ليتهم يوازنون بين ذكر معاني الرحمة، وما هو شائع في خطبهم مما له علاقة بالخوف والوعد والوعيد.. فالرحمة في حقيقتها قوة، وسلام، وسعادة.. وإيمان حقيقي، وطمأنينة تغمر النفوس والأرواح.

*****

وفقنا الله جميعاً إلى الخير والصواب، والأخذ بأسباب القوة مهما غلا ثمنها اللهم اجعل صدورنا سليمة معافاة، وأمدنا يا ربنا بتأييد من عندك وتسديد.

للتواصل أرسل SMS إلى الرقم 88522 تبدأ بالرمز (292) ثم الرسالة